CONCOURS CENTRALE•SUPÉLEC

Arabe

MP, PC, PSI, TSI

2017

4 heures — Calculatrices interdites

L'usage de tout système électronique ou informatique est interdit dans cette épreuve.

Rédiger en arabe et en 500 mots environ une synthèse des documents proposés. Vous indiquerez avec précision à la fin de votre synthèse le nombre de mots qu'elle comporte. Un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté. Votre travail comportera un titre comptabilisé dans le nombre de mots.

Ce sujet propose les 4 documents suivants :

1. un graphisme édité par *l'Institut Egyptien des Etudes Politiques et Stratégiques* ;
2. un article paru dans *al-Charq al-Awsat*, le 05 novembre 2016 ;
3. une enquête parue dans *al-Wafd*, le 25 sept. 2014 ;
4. un extrait du roman *L'Histoire de Zahra*, de la romancière libanaise Hanân al-Cheikh (éd.2009).

L'ordre dans lequel se présentent les documents est aléatoire.

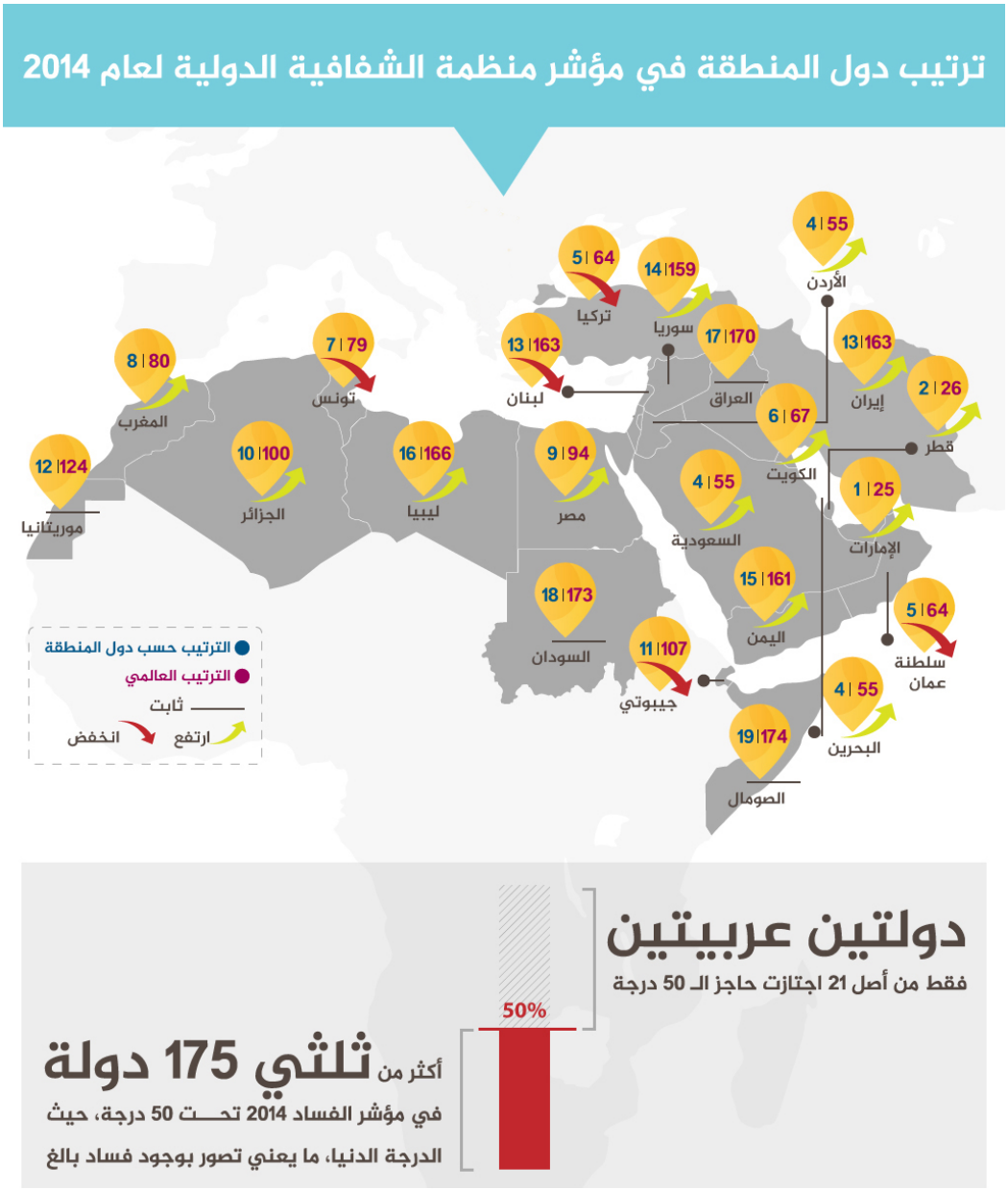

عن موقع المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

لبنان: المسؤولون المعنيون بالتسوية السياسية يعلنون التزامهم بمحاربة الفساد في العهد الجديد

الشرق الأوسط، السبت 05 نوفمبر 2016 م
بيروت: نذير رضا

رفع المسؤولون المعنيون بملف التسوية السياسية الجديدة، سقف الآمال بتعهدهم بمحاربة الفساد في لبنان، الذي يشكل أبلغ معضلة تعتري النظام السياسي اللبناني منذ اتفاق الطائف، بالنظر إلى نظام المحاصصة الذي يتحدث عنه السياسيون والناشطون ضد الفساد، والذي يطال قسمًا كبيرًا من الملفات الحياتية.
ومن شأن تلك الالتزامات التي أخذها رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري ووزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل، ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، على عاتقهم، أن تبدل الصورة اللبنانية القائمة في العهد الرئاسي الجديد، رغم أن التعهد لم يدخل في التفاصيل، وبقي عامًّا لمحاربة الفساد. ويأتي ذلك بعد دراسة أشارت إلى أن 92 في المائة من اللبنانيين، يعتقدون أن الفساد في لبنان ازداد العام الماضي، بحسب مسح أجرته منظمة الشفافية الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا.
وقال وزير العدل الأسبق إبراهيم نجار، إن «كلمة الفساد بالمطلق عامة جدًا، وتتضمن قدرًا كبيرًا من الضبابية»، وأضاف في تصريحات لـ«الشرق الأوسط»: «لا أعرف أين يكمن الفساد بالتحديد، رغم وجوده في كل مكان في لبنان»، معتبرًا أن التزام الحريري وباسيل وجعجع بالأمر «مهم جدًا»، وأنه «لا يكتمل إلا بالاستعانة بأشخاص يتسمون بنظافة الكف، وحازمين في فرض العقوبات على الفاسدين، عندها يمكن أن تصحح الأوضاع».
وبحسب ما يقول ناشطون يتهمون العهود السابقة بالفساد، فإن هذه المعضلة تبدأ من الرشوة في الإدارات الحكومية، ولا تنتهي بالتسويات والصفقات الحكومية، والتلزيمات لمعالجة ملفات تحتمل هدرًا، مثل ملفات الأشغال ومعالجة النفايات والكهرباء، وغيرها كثير من الملفات التي تتضمن إنفاقًا حكوميًا، إضافة إلى ما بات يُعرف بـ«المحسوبيات» في الوظائف الحكومية.
وكان رئيس حزب «الكتائب» قد أشار خلال تعليقه على إطلاق «المرصد اللبناني للفساد» العام الماضي، إلى أن «ثمة مجموعة من اللبنانيين تغتني كل يوم، وهذا يتم بطريقة غير شرعية، ومن دون محاسبة من أحد»، لافتا إلى أن «ملف الفساد في لبنان أساسي إذا أردنا أن نعطي المواطن حقه في الخدمات والمحاسبة وعدم الاستفادة من السلطة والمواقع على حساب اللبنانيين».
وإضافة إلى نظام المحاصصة الشائع، فإن اليوم «تبدو هناك مصطلحات جديدة مثل فيدرالية المحاصصة وحقوق المكونات و(الأحجام)، هي بدعة جديدة بالقاموس السياسي اللبناني»، بحسب ما قال نجار. وأضاف: «أنا أؤمن بإمكانية تصحيح الأوضاع والخروج من مستنقع الفساد؛ لأن الفساد وليد عدم وجود عقوبات زجرية، ولا قيادة عازمة على تطبيق إجراءات متشددة ضد الفاسدين، ولا حكم بكل معنى الكلمة». وأضاف: «لا أحد وحده يتحمل المسؤولية، فكل ذلك ناتج عن تراكمات في أعوام من المحاصصات»، معربًا عن أمنيته أن «يستعين العهد الجديد في الحكم برجالات مشهود لهم بنظافة كفهم وجرأتهم في تنفيذ التدابير الرادعة ليكونوا مثلاً أعلى في محاربة الفساد»، مضيفًا أن الأمر يتحقق «بتنفيذ القوانين المرعية الإجراء». (...)
وخلافًا لما حاول بعض خصوم الحريري التسويق له، قبل التسوية الرئاسية، بأنه يأتي بسبب أزماته المالية، فإن الحريري تعهد أمس بمحاربة الفساد، قائلاً: «نحن في الحكومة سنتعاون مع رئاسة الجمهورية، ويجب محاربة الفساد الموجود في البلد، وهذا ما يجب أن نقوم به لمصلحة اللبنانيين».
كلام الحريري التقى مع كلام رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل، القريب من رئيس الجمهورية، حين أكد: «إننا قادمون على مرحلة تخرجنا من دوامة الفساد الموجودة أينما كان، ويتم خلالها تثبيت مفاهيم جديدة بين الدولة والمواطنين».
وعلى المنوال نفسه، أكد رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع أن «لبنان هو دولة في طور الوجود يتآكلها الفساد، وحزب القوات سيعلنها حربًا بلا هوادة على الفساد، وسنستمر في سعينا من أجل بناء الدولة القوية والمؤسسات». واحتل لبنان في عام 2014 مرتبة متأخرة هي الـ136 بين 177 دولة في مؤشر الفساد في العالم، وفق المؤشر التابع لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2014، متراجعا 9 درجات بعد أن كان في المركز 127 في عام 2013.

" المحسوبية ".. آفة مصر في كل العصور

الخميس, 25 سبتمبر 2014

الوفد ، تحقيق: أماني زايد

ورث الرئيس عبدالفتاح السيسي تركة ثقيلة من الفساد الذي كانت الوساطة والمحسوبية أهم أسبابه، فعلى الرغم من أن تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية كان من أهم متطلبات ثورة 25 يناير، إلا أنه حتى الآن لم تقم الحكومة بوضع معايير للقضاء على تلك الظاهرة، التي استفحلت في المجتمع المصري، وأصبحت كالخلايا السرطانية التي رسختها الأنظمة السابقة في كافة أوجه الحياة، فجنى أبناء البسطاء اليأس والإحباط وحاز أبناء الأغنياء على الوظائف المرموقة، فاختل ميزان العدالة وتكافؤ الفرص، وكان تدخل الوساطة في تعيينات النيابة الإدارية مؤخرا خير دليل على استمرار الوضع كما هو عليه، فمتى تتاح الوظائف للجميع، وهل تنجح الحكومة في اقتلاع جذور الفساد؟ أم سيظل الوضع كما هو عليه؟ هذا ما سيناقشه هذا التحقيق !

أثارت تعيينات النيابة الإدارية مؤخراً غضب العديد من المستبعدين من تلك التعيينات بعد أن تم الكشف عن تعيين عدد كبير منهم عن طريق الوساطة من أبناء القضاة، فضلا عمن تربطهم صلة قرابة بمن يعملون في جهات سيادية بالدولة وكبار المسؤولين، وذلك رغم تصريحات الرئيس عبدالفتاح السيسي برفضه التام الوساطة والمحسوبية، الأمر الذي نفاه المسؤولون بهيئة النيابة الإدارية حيث جاء تصريح للمستشار عناني عبدالعزيز، رئيس هيئة النيابة الإدارية مؤكدا أن أبناء المستشارين المعينين من الذكور والإناث لم يحظوا بأي استثناءات أو مميزات، وأن تعيينهم جاء وفقا لمجموع درجاتهم، وأن الأولوية في التعيينات كانت للتفوق العلمي، وأكد أن القرار الجمهوري شمل تعيين 302 معاون نيابة إدارية من دفعة عام 2009 الماضي، منهم 57 من أبناء المستشارين المتفوقين، كما تم رفض 87 من أبناء المستشارين لعدم حصولهم على المجموع المطلوب للالتحاق بالوظيفة، وأوضح أن من تم استبعادهم بخلاف المجموع كان بسبب التحريات الأمنية أو صدور أحكام قضائية في حق أقاربهم مما يعوق تعيينهم في النيابة الإدارية.

يرجع تاريخ الوساطة والمحسوبية في مصر إلى عقود طويلة، فعندما قامت ثورة 1952التي حملت قيماً سياسية بالقضاء على الاستعمار وأخرى اجتماعية بالمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية، تغيرت أوضاع المجتمع المصري فساهمت في التحاق أبناء الطبقة الوسطي بالعمل الحكومي، والتي قام الرئيس جمال عبدالناصر بتحقيقها، فاعتمد على مبدأ تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وأتيحت الوظائف لجميع أبناء الشعب المصري طبقاً لمؤهلاتهم ودون تمييز، إلى أن تبدلت الأوضاع بمجيء الرئيس أنور السادات فكان لعصر الانفتاح الاقتصادي مساوئ عديدة أبرزها تدخل الوساطة في التعيينات الحكومية، وترسخت تلك السياسات في عهد الرئيس مبارك الذي حمل أشكالاً متعددة للفساد وانتشرت الوساطة والمحسوبية التي أصبحت المفتاح السحري لتعيين أبناء الأغنياء والقادرين، خاصة في وظائف الشرطة والقضاء والشركات المهمة لتضيع أحلام البسطاء من ذوي المؤهلات لينحاز النظام الحاكم للقادرين فقط، الأمر الذي جعل أمام الرئيس عبدالفتاح السيسي تحديات كثيرة تحتاج لتدخل حاسم لإنهاء معاناة المجتمع من مساوئ الأمر الذي جعل الرئيس السيسي يؤكد مؤخرا أنه لا مجال للوساطة والمحسوبية، هذا الأمر الذي أكده أيضا المهندس ابراهيم محلب رئيس الوزراء في تصريحاته مؤخرا، حيث أشار إلى أنه تلقى تعليمات مشددة من رئيس الجمهورية بألا يكون هناك أي وساطة حتى لا يفقد المواطن المصري الشعور بالوطن، مؤكداً انتهاء عصر الفساد الذي يهدد أركان الدولة منذ عقود مضت.

في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية الصادر العام الماضي، والذي يستند إلى آراء خبراء في مجال فساد القطاع العام، احتلت مصر المركز رقم 114 من بين 177دولة بدلاً من المركز 118 في عام 2012 الماضي، وذلك فيما يتعلق بمستويات الرشوة، وإساءة استغلال السلطة، والتعاملات السرية، وتشير الأرقام إلى أن عدد موظفي الدولة يبلغ نحو 6,5 مليون موظف في الوقت الذي لا تحتاج فيه الدولة سوى مليون ونصف المليون موظف، مما يساعد على انتشار البطالة المقنعة بالجهاز الإداري للدولة.

ويعلق على ذلك الدكتور عبدالمطلب عبدالحميد أستاذ الاقتصاد وإدارة الأعمال بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، فيؤكد أن الوساطة والمحسوبية موروثات في المجتمع، فقد كان جزء من أهداف ثورة 23 يوليو هو القضاء على الواسطة، وقد حاول بالفعل الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، القضاء عليها، من خلال الاعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة، فبدأت الدولة وقتها في توظيف الخريجين، وتمت إتاحة الفرصة أمام الجميع من خلال وضع معايير للتعيينات، فتولى الشباب وظائف عليا طبقاً لمؤهلاتهم، واتجهت ثقافة المجتمع وقتها إلى تعيين ذوي المؤهلات العليا، وليس أبناء الأغنياء، فضلاً عن الاعتماد على عمل المسابقات في الوظائف المهمة، ثم جاء الرئيس الراحل أنور السادات، وبدأ سياسة الانفتاح الاقتصادي بكل سياسته، وبدأت القضية تتغير، حيث ظهر التعليم الخاص، ونمت المحسوبية بقوة، إلى أن رسخها نظام مبارك بكل ما فيه من سياسات وإجراءات، فكان النظام يعتمد على مبدأ «إنت ابن مين في مصر»، ووصلنا لقمة المحسوبية في عهده، حتى وصل الأمر إلى تحكم أعضاء مجلس الشعب في توظيف الشباب مقابل دفع مبلغ مالي، فانتشر الفساد في كافة مظاهر الحياة وأصبحت الوظائف للتجارة وتم وضع تسعيرة لكل وظيفة حسب أهميتها، وهنا تخلت الحكومة عن تعيين الخريجين، وأصبحت الواسطة هي الأساس، حتى أصبحنا أمام ظاهرة مستفحلة في المجتمع، ويضيف: على الرغم من قيام ثورة 25 يناير ورفع شعار العدالة الاجتماعية، إلا أنها لم تغير الأوضاع، ووصل عدد العاطلين إلى 13مليون عاطل، وتراجع الاستثمار المصري والأجنبي، وانعكس ذلك على زيادة عدد العاطلين عن العمل، ومع الأسف ظل الوضع كما هو عليه ولم يتطرق أحد من المسؤولين لمعالجة تلك الظاهرة لعدم وجود سياسات واضحة أو استراتيجية للقضاء عليها، في الوقت الذي يرفع فيه رئيس الوزراء اليوم شعار «لا وساطة ولا محسوبية» إلا انها مجرد شعارات بلا تفعيل، فالرئيس عبدالفتاح السيسي ورث ما يقرب من 30 سنة محسوبية، لذا فإن الأمر سيحتاج لبعض الوقت لكي يتم وضع منظومة استراتيجية ذات آليات محددة، مع ضرورة أن يكون هناك جهة مسؤولة من قبل اللجان الوزارية، تتولى

معاقبة كل من يمارس المحسوبية فضلا عن تنمية الوعي لدى الناس بتعميق مبادئ العدالة، وتنمية مهارات الشباب الخريجين، لأن الكفاءة هي معيار الوظيفة، ويجب على الحكومة أن تقضي على الفجوة بين احتياجات سوق العمل، ومؤهلات الخريجين.
أحمد بهاء الدين شعبان الأمين العام للحزب الاشتراكي المصري، والمنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير، يرى أن للرشوة والوساطة أسباباً موضوعية منها جانب فكري وآخر سياسي فضلا عن الجانب الاقتصادي، ويرجع الجانب السياسي لضعف البنية القانونية، وعدم وجود أحكام في القانون أو إدارة لتنفيذها، ومعاقبة المجرمين القائمين عليها، والأمر يحتاج لقوانين صارمة، وتطبيقات حاسمة للقانون، ومن ناحية أخرى فإن الأزمات الاقتصادية، وتردي الأحوال، وانخفاض الأجور يفتح الباب أمام الموظفين ومحدودي الدخل لتقاضي الرشاوى لتسهيل أي مهمات للمواطن، أما الجانب الفكري والثقافي فيتمثل في ضعف مستوى الوعي لدى الكثيرين، وهنا لابد من رفع مستوى وعي الموظفين، حتى لا يمنح حق لمن ليس له حق، وتحرم فئات أخرى من حقها وهذا الأمر مع الأسف يرسخ لخطوات تنتهي إلى كوارث في المجتمع، حيث يتم وضع موظفين في مكان غير مناسب، فالمحسوبية هي نقطة ضعف تؤدي لانهيار الحضارات وتفكك الأمم.
وبات من الضروري القضاء عليها حتى نحقق مبدأ تكافؤ الفرص.
ويشاركه الرأي الدكتور صلاح الدسوقي مدير المركز العربي للإدارة والتنمية، فيقول : بعد رحيل الزعيم جمال عبدالناصر، وصعود السادات ومن بعده مبارك أصبح النظام أكثر فساداً، فبعد أن استطعنا التخلص من الوساطة والمحسوبية في عهد الرئيس جمال عبدالناصر لنزاهته وقدرته على محاربة الفساد، ظهرت مجموعة من القيم التي سادت في عهد الرئيس مبارك، وبدأت مصر تشهد نظاماً لا يتسم بالنزاهة أو العدالة، فمنح المزايا للأقارب والمحاسيب سواء أراض أو وظائف أو توكيلات، وسارت القيادات الوسطى أيضا على نفس النهج، وشاعت الوساطة والمحسوبية، كما انتشرت الرشوة، وتوقفت عملية التنمية وسادت الخصخصة، وأصبح العرض أقل من حجم العمالة، وكان لابد من وجود طريقة لوقف تلك المهازل، إلا أن الأمر ظل كما هو، ولم يستطع أحد اتخاذ أي موقف جاد. موظفو الجهاز الإداري بالدولة، وجدوا أنفسهم أمام نظام فاسد فأفسدهم، لذا شاع الفساد وانتشر في المجتمع طيلة السنوات الماضية، ويرى أن الحل يكمن في التنمية فهي ضرورة لخلق وظائف كافية للخريجين لغلق الباب أمام الوساطة والمحسوبية، ولابد أيضاً أن تتسم القيادة السياسية بالنزاهة، ويمتنع المجلس التشريعي عن منح تأشيرات التعيين لكل من يدفع أكثر، مع ضرورة وجود نظام صارم لمحاسبة المخالفين، وتفعيل دور الرقابة الإدارية، وتطهير كافة الأجهزة الإدارية من القيادات الفاسدة، ووضع نموذج للنزاهة من خلال حزمة تشريعات يمكن من خلالها وضع عقوبة صارمة على المرتشين وضرورة اختيار القيادات بدقة وشفافية حتى نحقق العدالة الاجتماعية.

مقتطف من رواية : حكاية زهرة ، للكاتبة اللبنانية حنان الشيخ.

دار الآداب ، بيروت ، 2009 (الطبعة الخامسة) ، ص. 68.

يا حسان حتى أنت كنت مواطناً من الدرجة الثانية أو الثالثة رغم شهادتك. لم يكن في وطنك مؤسسة تدخل فيها بعد تخصّصك. واضطررت إلى الهجرة حيث أنت الآن اليد الثانية لحاكم ذاك البلد. وطنك بل الذين يحيطون به هرّبوك منهم، خافوا من علمك وذكائك، لم تستطع أن تدخل أسوار معابدهم لأن جيوبك لم تكن منتفخة وأبوك ليس بزعيم يقولون له ما إن يلمحوا طربوشه : "يعيش يا ، يعيش يا". كان كل شيء مسدوداً أمامك إلا إذا أردت وظيفة وجلست خلف طاولة كالذي يجلس إلى جانبك في الغرفة ذاتها، والذي ما دعست قدماه حتى قرب جامعة أو مدرسة. أعرف وأنت تعرف محمود، لقد أصبح مسؤولاً كبيراً عن الأمن في المطار رغم أن أخاه كان ولا يزال يوقف بقراته ومن على حماره يصيح من الخارج : "النامط هون؟" والرقيب يضحك ويقول له : "قول الضابط مش النامط". وأخو محمود يضحك ضحكته البلهاء ويضرب الحمار بقدميه الحافيتين (...).

وصار محمود بين ليلة وضحاها ذا مركز مهم في المطار ، بعدما تزوج ابنة أخ فلان الفلاني. آه يا وطن، يجب أن نفعل شيئاً وقد حاولنا وماذا كانت النتيجة ؟ ها أنا أريد أن اجتاز الحدود، حدودك."